تظاهرات جديدة في مدن العراق عقب صلاة الجمعة

■ بغداد - د ب أ

□ شهدت مدن عراقية أمس الجمعة (1 فبراير/ شباط 2013) مظاهرات واحتجاجات واسعة تطالب بإجراء إصلاح شامل في البلاد وإسقاط حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.

آلاف العراقيين يتظاهرون في الفلوجة للمطالبة برحيل المالكي

ففي مدينة الموصل، تجمع آلاف في ساحة الأحرار للتنديد بمواقف الحكومة العراقية في التعامل مع المتظاهرين في الفلوجة وطالبوا بإطلاق سراح «السجناء الأبرياء» من المعتقلات. وقال أحد المشاركين إن «المظاهرات ستستمر لأنها تمثل انتفاضة للشعب العراقي الواحد». وأضاف «سنستمر في التظاهر حتى تمل الحكومة من طائفيتها».

وفي الفلوجة، خرج عشرات الآلاف للأسبوع السادس على التوالي في مظاهرات حاشدة للتنديد بسياسة الحكومة العراقية بقتل المتظاهرين والمطالبة بتلبية مطالب المتظاهرين. وحمل المتظاهرون أعلام العراق ورددوا شعارات تنادي بتقديم المتورطين في قتل المتظاهرين الأسبوع الماضي للقضاء لينالوا جزاءهم وحماية الشعب. ونظمت المظاهرات في ظل إجراءات أمن مشددة وانتشار كثيف لقوات الشرطة.

وفي بغداد، احتشد مئات في حي العامرية غربي المدينة بعد أداء صلاة الجمعة يتقدمهم رجال دين ووجهاء العشائر للتنديد بسياسة المالكي في التعامل مع متظاهري مدينة الفلوجة الأسبوع الماضي، والتي أدت إلى مقتل 9 أشخاص وإصابة نحو 60 آخرين.

وردد المتظاهرون، وغالبيتهم من الشباب، شعارات مناهضة للحكومة ورئيسها. وطلب رجال الدين إلى المتظاهرين بأن تكون المظاهرات سلمية من دون الإساءة لأي شخص والمطالبة بدعم المتظاهرين في الفلوجة لحين تحقيق مطالبهم.

في الأثناء، دعت المرجعية العليا في العراق برئاسة السيد علي السيستاني أمس القيادات السياسية في البلاد إلى تبني لغة الحوار للخروج من الأزمة السياسية التي يعيشها العراق. وقال معتمد المرجعية في مدينة كربلاء، أحمد الصافي أمام آلاف المصلين في صحن الإمام الحسين خلال خطبة صلاة الجمعة، إن «الخيار أمام الساسة للخروج من الأزمة الحالية بالعراق هو وحدة الكلمة والاتفاق على الحد الأدنى من الثوابت وهو ما لن يتحقق إلا من خلال الحوار الجاد».

وأضاف «السياسة فيها تقاطعات كثيرة ووجهات نظر مختلفة وهناك بعض الساسة يحاول أن يعيش على إثارة المشاكل دائماً وهناك كثير من المشاكل كان يمكن حلها لكن أطرافاً أخرى تحاول إحداث حال من عدم الثقة والافتراءات والكذب لأن هناك نفاقاً سياسياً ولابد من الابتعاد عن كل التجاذبات والخطابات المتشنجة والتصعيدية لأنها تزيد من الأزمات».

الأمير مقرن بن عبدالعزيز نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء السعودي

■ الرياض - أ ف ب

□ عين العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس الجمعة (1 فبراير/ شباط 2013) أخاه الأمير مقرن نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وهو المنصب الأهم بعد ولي العهد، وذلك في أمر ملكي نشرته وكالة الأنباء الرسمية.

وجاء في الأمر «يعين صاحب المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء». وكان الأمير مقرن (68 عاماً) أعفي في يوليو/ تموز الماضي من منصبه كرئيس للاستخبارات السعودية وعين الملك مكانه الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود.

ومنصب النائب الثاني هو الأهم بعد الملك وولي العهد في هرمية الحكم في السعودية، إذ إن الملك هو رئيس مجلس الوزراء وولي العهد هو النائب الأول. ويفتح هذا المنصب تقليدياً الباب ليعين صاحبه ولياً للعهد عند وفاة الملك أو ولي العهد.

وظل هذا المنصب شاغراً منذ تعيين الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد في أكتوبر/ تشرين الأول 2011، كما ظل شاغراً بعد وفاة الأمير نايف وتعيين الأمير سلمان ولياً للعهد في يونيو/ حزيران الماضي.

الأمير مقرن بن عبد العزيز

والأمير مقرن شأنه شأن الملك عبدالله وولي العهد الأمير سلمان، من أبناء مؤسس الدولة السعودية الحديثة الملك عبدالعزيز الذين يتداولون الحكم، إلا أنه من الأصغر سناً بينهم.

وحتى الآن، تولى سدة الحكم خمسة من أبناء الملك عبدالعزيز منذ وفاته العام 1953، وأنجب 36 ذكراً توفي نصفهم.

ويرسخ هذا التعيين الجديد رغبة العائلة المالكة على ما يبدو في استمرار تولي الجيل الأول من أبناء عبدالعزيز المناصب المهمة في المملكة التي تأسست في العام 1932.

وتثار تساؤلات بشأن آلية وتوقيت انتقال الحكم إلى الجيل الثاني، أي إلى أحفاد الملك عبدالعزيز، بعد أن أصبح أبناء الجيل الأول طاعنين في السن.

«هيومن رايتس»: أنظمة «الربيع العربي» لا تحترم حقوق الإنسان

■ لندن، دبي - أ ف ب، رويترز

□ بعد عامين على انطلاق الربيع العربي والآمال التي أثارها، حذرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من أن الأنظمة الجديدة التي انبثقت عنه غالباً ما تتجاهل حقوق الإنسان مشددة على أن التحدي القائم الآن يكمن في بناء ديمقراطيات تعتنق هذه المبادئ.

وقال المدير التنفيذي للمنظمة الحقوقية، كينيث روث أمس الأول الخميس (31 يناير/ كانون الثاني 2013) في لندن لدى عرضه «التقرير العالمي 2013» الذي تستعرض فيه المنظمة وضع حقوق الإنسان في أنحاء العالم «يتبين في نهاية الأمر أن سقوط الأنظمة الدكتاتورية لربما كان الجزء الأسهل» من الانتفاضات التي أسقطت أنظمة متسلطة في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأضاف «أن الأصعب هو استبدال أنظمة قمعية بديمقراطيات تحترم حقوق الإنسان».

وجاء في التقرير أن «التوتر القائم فيما بين حكم الغالبية واحترام الحقوق ربما كان أكبر تحد تواجهه الحكومات الجديدة»، مضيفاً «ربما كان قادة الشرق الأوسط بطبيعة الحال متلهفين لممارسة السلطة بموجب انتصاراتهم الانتخابية الجديدة، لكن عليهم أن يحكموا من دون التضحية بالحريات الأساسية أو حقوق الأقليات والمرأة وغيرها من الجماعات المعرضة للخطر».

وأشارت «هيومن رايتس» إلى «الاختراق الذي حققته أحزاب إسلامية تهدد باستخدام الديانة لإلغاء حقوق المرأة والمنشقين والأقليات»، باعتبار هذه الحقوق «مفروضة من الغرب» و «تتعارض مع الإسلام والثقافة العربية».

وتعتبر المنظمة مصر المثال الذي يجسد صعوبة فرض احترام حقوق الإنسان في منطقة تشهد تغييرات جذرية. ويتضمن الدستور المصري الجديد الذي أعدته لجنة هيمن عليها إسلاميون وشككت فيها المعارضة، «بنوداً مبهمة» بشأن حرية التعبير والدين والأسرة «لها تداعيات خطيرة على حقوق المرأة وممارسة الحريات الاجتماعية التي يحميها القانون الدولي».

وفي ليبيا التي تعاني من هشاشة هيكليات الدولة الموروثة عن نظام معمر القذافي الذي قام على التفرد بالسلطة، تواجه السلطات الجديدة صعوبة في ضبط المجموعات المسلحة التي تشكلت خلال النزاع كما ترتكب الميليشيات التي تسيطر على عدة مناطق «انتهاكات جسيمة مع الإفلات من العقاب».

وبعد عامين على إطاحة نظام معمر القذافي «لايزال آلاف الأشخاص وراء القضبان، بعضهم موقوفون لدى الحكومة وآخرون لدى الميليشيات، من دون أمل بمحاكمتهم قريباً».

كما أعربت المنظمة عن قلقها بشأن الوضع في سورية التي تشهد أعمال عنف مستمرة منذ قرابة عامين. واعتبرت «هيومن رايتس» أن قوات النظام مسئولة عن ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» و «جرائم حرب» بينما ترتكب بعض قوات المعارضة «انتهاكات جسيمة»، وخصوصاً «أعمال تعذيب» وعمليات «إعدام من دون محاكمة».

من جهة ثانية قالت المنظمة إن دولة الإمارات العربية المتحدة تغامر بإلحاق ضرر كبير بصورتها الدولية إذا استمرت في انتهاك حقوق مواطنيها. وذكرت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها ان حلفاء الدولة الخليجية ومنهم الولايات المتحدة «امتنعوا عن الانتقاد العلني للحملة التي تشنها الإمارات العربية المتحدة على حرية التعبير ومنظمات المجتمع المدني».

لجنة الدفاع عن إسلاميي المغرب تستأنف نشاطها

■ الرباط - د ب أ

□ كشفت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين في المغرب أنها ستستأنف نشاطها النضالي انطلاقاً من أمس الجمعة (1 فبراير/ شباط 2013) بعدما علقته منذ 12 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وذكرت اللجنة المشركة، في بيان تلقت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) نسخة منه، أن استئناف نشاطها تم انطلاقاً من الوعد الذي «قطعناه على أنفسنا بأننا سنواصل الدفاع عن معتقلينا ونصرة قضيتهم ورصد الانتهاكات التي يتعرضون لها وفضحها للرأي العام سواء الوطني أو الدولي بكل الوسائل المشروعة والمتاحة على رغم كل العراقيل والصعوبات».

وقالت اللجنة «نتمنى أن تتوقف كل أشكال استهدافنا وأن يحترم حقنا في الدفاع عن معتقلينا بكل الوسائل المتاحة ونحن إذ نستأنف أنشطتنا نعلن أننا ماضون في الطريق الذي رسمناه من أجل مجابهة الظلم الذي طال معتقلينا منذ أكثر من عقد من الزمن ونؤكد أن هذا الطريق اخترناه بناءً عن قناعة شرعية وفقه بالواقع».

ويذكر أن اللجنة مازالت تصر على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين على خلفية قانون الإرهاب، وسبق لها أن خاضت عدة أشكال نضالية أمام مقر وزارة العدل والحريات.

مسئول فلسطيني: 4750 أسيراً في سجون إسرائيل

■ غزة - د ب أ

□ قال مدير دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين في فلسطين عبدالناصر فراونة إن «أعداد الأسرى والمعتقلين الذين تحتجزهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سجونها ومعتقلاتها ارتفعت مع نهاية يناير/ كانون ثاني الماضي لتصل إلى 4750 أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً من كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني».

ونقلت وكالة «معاً» الإخبارية الفلسطينية صباح أمس الجمعة (1 فبراير/ شباط 2013) عن فراونة القول: «الغالبية العظمى من الأسرى والمعتقلين... (82.5 في المئة) من الضفة الغربية و(9.6 في المئة) من سكان قطاع غزة والباقي من القدس والـ 48، وهؤلاء موزعون على قرابة 17 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف أبرزها النقب، وعوفر، ونفحة، وجلبوع، وشطة، وريمون، وعسقلان، وهداريم وايشل وأهلي كيدار، وهشارون، والرملة ومجدو».

وقال فراونة، وهو أسير سابق، إن «من بين مجموع الأسرى يوجد 186 معتقلاً إدارياً من دون تهمة أو محاكمة، و 12 أسيرة أقدمهن لينا الجربوني من المناطق المحتلة في العام 1948 والمعتقلة منذ 11 عاماً، و198 طفلاً لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر، وأن 25 طفلاً منهم تقل أعمارهم عن 16 عاماً، بالإضافة إلى 12 نائباً وثلاثة وزراء سابقين وعشرات المعلمين والقيادات السياسية والأكاديمية والمهنية».

وأبدى فراونة قلقه إزاء تزايد أعداد الأسرى المرضى حيث ارتفعت إلى قرابة 1400 أسير «يعانون من أمراض مختلفة تعود أسبابها لظروف الاحتجاز الصعبة والمعاملة السيئة وسوء التغذية وهؤلاء جميعاً لا يتلقون الرعاية اللازمة والأخطر أن من بينهم عشرات الأسرى ممن يعانون من إعاقات حركية وذهنية وحسية وأمراض خطيرة وخبيثة».

وأشار إلى وجود 532 أسيراً من بين الأسرى صدر بحقهم أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عديدة. وقال إن عدد «الأسرى القدامى» وهو مصطلح يُطلق على الأسرى المعتقلين منذ ما قبل أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من مايو/ أيار العام 1994، انخفض مع نهاية يناير/ كانون ثاني الماضي إلى 107 أسرى.

أطفال فلسطينيون يحملون صوراً لأسراً أثناء تظاهرى في جنين